http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1904) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) أيلول 2010

نقطة ضوء

رياض يرتقي سلم الشهادة

حازم مبيضين

ليس معروفاً إن كان الشهيد الاعلامي رياض السراي، واحداً من ضمن المائتين وثلاثين صحفياً عراقياً، الذين ذهبوا ضحايا العنف والارهاب، والذين أعلنت منظمة مراسلون بلاحدود عن فقدانهم، منذ العام ٢٠٠٣، معتبرة أن الحرب في العراق، أفظع مجزرة في تاريخ الصحافة، ومشددةً على أنه يمكن وصف الخسائر البشرية المترتبة على الحرب وسنوات العنف السياسي والمذهبي بالكارثية، أو المذبحة الفعلية، وأن عدد أولئك الشهداء يتخطى بأشواط عدد الصحفيين المقتولين على مدى أكثر من ٢٠ عاما من الحرب في فيتنام، أو أثناء أعمال العنف في الجزائر، لكننا نعرف أن رياض لن يكون آخر شهداء الكلمة النظيفة والموقف الملتزم.

المحزن أنه في ظل الصمت المخزي لكل التنظيمات الصحفية النقابية العربية، ينبري الاتحاد الدولي للصحافيين للمطالبة بالتحقيق لمعرفة المسؤولين عن اغتيال السراي، ولإبداء القلق حيال أن الصحافيين العراقيين أصبحوا من جديد طرائد سهلة للقتل، ولمطالبة السلطات العراقية، ببذل كل جهد ممكن للقبض على مرتبكي هذه الجريمة، وحماية زملائنا الصحافيين العاملين في العراق. والمحزن أكثر أن نقابات الصحفيين العرب، وبدل إبداء تضامنها مع الصحفيين العراقيين، فانها تطالبهم بأكثر من طاقتهم، وبالتخلي عن رسالة القلم، وتمجد واحداً استبدل القلم والكلمة بالحذاء بحثاً عن الشهرة التي خبا بريقها، وانطفأ وهجها.

لم يكن أمام زملاء الشهيد رياض في نقابة الصحفيين، غير استنكار هذا العمل الجبان، الذي يأتي ضمن مسلسل استهداف بشع ورخيص وحاقد، للصحفيين الذين يؤدون رسالتهم المهنية والوطنية، في نقل الحقائق إلى الرأي العام بكل استقلالية ومهنية، حيث يسقطون الواحد إثر الآخر على درب قول الكلمة الحرة الصادقة، ولم يكن أمامهم غير الالحاح في مطالبة الأجهزة الأمنية والقضائية بضرورة تفعيل إجراءاتها، للتعقيب والتحقيق للكشف عن الجناة من قتلة الصحفيين والإعلاميين، ومطالبة المجلس النيابي الجديد حين يبدأ نشاطه بإقرار قانون حماية الصحفيين، باعتباره أولوية يجب أن تحظى بأهمية وأسبقية، لما فيه من ضمانات قانونية وإجرائية، لتوفير حماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

شخصياً لم يكن لي شرف معرفة الشهيد رياض، لكنني لمحت نجماً عراقياً آخر يهوي في سماء العراق، وسجلت في ذاكرتي، وفي ساحة الفخر العراقية، بسطور الشرف والمجد، إسماً جديداً في قافلة شهداء الإعلام العراقي، الذين ارتقوا إلى السماء، وهم يخوضون حرب الدفاع عن الحقيقة، ويصدون بأقلامهم وجسومهم أفكار الإرهاب الأسود الحاقد البغيض، لكنني سأظل متمسكاً بثقتي أن الصحفيين العراقيين، وكل واحد منهم مشروع شهيد، سيواصلون باصرار مسيرتهم المشرفة في محاربة الارهاب والظلام والسواد، وسيواصلون بأقلامهم الشريفة، المساهمة ببناء العراق الديمقراطي، وستثبت دماء الشهداء منهم، أنهم السلطة الرابعة التي تتصدى لفضح الفساد، وترفع رايات الحق والحقيقة، وأستعير من مقالة لفالح الدراجي في رثاء رياض ما استذكره من قول الشاعر: (البير كلما غمكن جرحه المساحي.. يزيد ماي).

نبرة البيت الأبيض وتحركاته تأخذ بعدا جديدا

ماذا بعد العراق؟ وأوباما ينصرف إلى أزمات أميركا الداخلية

□ عن الايكونومست

عندما يؤكد باراك اوباما بان جميع القوات الامريكية المقاتلة ستغادر العراق خلال الاسبوع القادم، فبامكانك ان تتأكد من شيء واحد، انه سوف لن يكرر اعلان الانتصار الذي اشار اليه جورج بوش قبل سبعة اعوام عندما اذاع انتهاء مهمة امريكا هناك.

لقد كان الرئيس اوباما معارضا للحرب، فربما قامت امريكا وحلفاؤها بتخليص المنطقة من دكتاتور دموي، ولكن جعجعة اسلحة الدمار الشامل لصدام تحولت الى مخلوق خرافي، وان التكاليف في داخل امريكا وخصوصا في حياة العراقيين كانت مرعبة. حقا ان العراق لم يعد دكتاتورية. وانحسرت عمليات سفك الدماء الطائفية التي اعقبت الحرب. ولكن ديمقراطية البلاد الفتية مازالت غير آمنة الى حد بعيد، وهذه احد الاسباب وراء بقاء ٥٠٠٠٠ قوات"دعم"امريكية من اجل حمايتها.

الدور الخاطئ

بالنسبة الى الكثير من الامريكان، ان المغامرة في العراق شكلت نموذجا لدور امريكي خاطئ اكثر شمولا لعبته امريكا بعد هجوم بن لادن قبل تسعة اعوام. يقول ما يقارب ستة اعشار الامريكان الان بانهم يعارضون حتى حرب اوباما"الخيرة"– وهي تلك التي تدور ضد القاعدة وحركة طالبان.

ان امريكا التي تنزف اقتصاديا في الداخل، بوصول البطالة الى ما يقارب ١٠٪ والديون طويلة على امتداد البصر، تفقد ثقتها بقدراتها، وربما بحاجتها، الى تشكيل الاحداث في مناطق نائية مثل آسيا الوسطى والشرق الاوسط. وحتى في عصر التقشف فان امريكا مازالت تتفوق على جميع القوى العسكرية الاخرى، اضافة الى انها ينبغي ان تخصص لمصروفات الدفاع ٧٠٠ مليار دولار، وهو ما يعادل تقريبا مصروفات بقية العالم مجتمعا. ولكن العقد الاخير قد كشف عن حدود قوة امريكا العالية التقنية. ان التكنولوجيا المتطورة قد مكنت امريكا من احتلال افغانستان والعراق برمشة عين و بدون خسائر تذكر. لكن اخضاعها كان اصعب. فمن بين المليوني امريكي الذين خدموا في الحربين خلال العقد المنصرم جرح ما يقارب ٤٠٠٠٠ و قتل ما يزيد على ٥٠٠٠.

اذا ما اخذ كل ذلك بنظر الاعتبار، فمن الفخر للسيد اوباما في ان يقاوم اغراء المزاج العام وان يركز اهتمامه الى الداخل. في دواخله، ربما ان السيد اوباما يود ان يركز اكثر على بناء الامة في الداخل بدلا من لعب دور القوة العظمى في الخارج. لو كان الامر كذلك فانه قد لجم غريزة لديه.

من الواضح بان السيد اوباما يمتلك احساسا اكثر حدة من السيد بوش حول حدود امريكا. ففي"ويست بوينت"خلال الاسبوع الماضي استشهد بحذر بمثال آيزنهاور واعلم طلاب الكلية العسكرية انه رفض تحديد الاهداف الامريكية ان كانت تفوق امكانياتها. واشار الى تغيير نبرة امريكا وحركاتها، والتواصل مع العالم الاسلامي في القاهرة، وقدم فرصة للتحاور مع ايران، وانحنى الى هو جينتاو الصين وعبدالله ملك السعودية. يتهمه الجمهوريون بالاعتذار والخنوع لمنافسيها، انهم على حق في ان يقولوا بان محاولاته كانت مزيجا من النتائج. فقد تجاهله الصينيون في قمة كوبنهاغن حول المناخ، ورفض الايرانيون يده الممدودة وان كثيرا من النوايا الطيبة التي بذلها في العالم الاسلامي في القاهرة قد تبخرت خلال العام التالي الذي شهد الجمود في فلسطين.

وباختصار، في بعض الاوقات اعتبرت نغمته التصالحية ضعفا. ولكنه احرز نجاحا ايضا، كاعادة العلاقات مع روسيا جزئيا حول تشديد العقوبات على ايران. وعلاوة على ذلك، كانت افعاله تعلو على كلماته. فخطابه في"ويست بوينت"كان هو الذي اعلن فيه ارساله لتعزيزات الى افغانستان على الرغم من ان الحرب لا تحظى بالشعبية في الداخل. وان تركيز الاهتمام على حساسيات الصين لم يمنعه من ارسال السلاح الى تايوان او الالتقاء اخيرا بالدالاي لاما. لقد كانت امريكا تعمل بجدية اكثر مما كان عليه الحال قبل بضعة اعوام حول تدعيم تحالفاتها في جنوب شرق آسيا، على الرغم من اعتراضات الصين.

ومع انه اعلن مبادرته للشروع في مفاوضات السلام العربية– الاسرائيلية– الا انه اختار الدخول في معركة مع اسرائيل حول المستوطنات، ومن ثم يبدو انه تراجع– فقد شرع بالعمل حول هذا النزاع بصورة مبكرة خلال فترته الرئاسية اكثر مما هو الحال مع بعض الرؤساء، ويبدو انه عازم على احراز النجاح. وخلال الاسبوع سيفتتح جولة جديدة للمباحثات المباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، المدعومة من قبل الرئيس المصري و ملك الاردن.

والسيد اوباما صادف اخفاقات، ولكن تاريخ جهوده ينبغي ان يمنحه، كحد ادنى، حصانة ضد الفكرة التي تشير الى انه يهمل مصالح امريكا في العالم او نه يحد من مسؤوليتها الفريدة. وبمفهوم ما، فان السيد اوباما رئيس"تغيير"اقل مما يقوله عن العالم الجديد تعددي الاقطاب كما قد تعتقد.

فهو لم يشارك المحافظين الجدد حلمهم في ان امريكا قادرة على اخضاع اي عدو ويتوقعون بان العالم برمته سيتبنى قيمهم. فقد عمل جاهدا من اجل الحصول على مساعدة المؤسسات الدولية و البلدان الاخرى. ولكنه يعتقد ايضا و بوضوح، وهو محق بذلك، بان هنالك بعض المهام الدولية التي لا تمتلك الا امريكا بمفردها ذلك المزيج من القوة العسكرية و الاقتصادية و الدبلوماسية لكي تتكفل به. وكحد ادنى من بين ذلك القتال ضد القاعدة، الحفاظ على الطوق في آسيا، تفادي الحرب بين اسرائيل وجيرانها ومنع ايران من امتلاك القنبلة النووية و اشعال سباق تسلح نووي في الشرق الاوسط.

وحتى تلك القائمة المختصرة فهي تشكل عبئاً على بلد انهكته الحرب ويعاني من اسوأ حالة انكماش منذ الحرب العالمية الثانية. يرغب العديد من الامريكان بسحب القطعات المقاتلة من العراق لغرض وضع حد وبداية نهاية لتدخل امريكا في مناطق مختلفة من العالم. وهم ينظرون بعين الحسد الى القوى الصاعدة مثل الصين والهند التي كرست العقد الماضي للعمل الذي يجعل منها غنية. ولكن التصور بان مخاطر الارهاب، وانتشار الاسلحة النووية، والحرب ستتلاشى بمجرد ابتعاد امريكا من جميع المناطق الملتهبة لا يقل خطأ عن سابقه. ولو ان امريكا لن تتولى مهمة احتواء مثل هذه التهديدات، فمن سيقوم بذلك، او يتمكن منه؟ ومع جميع المصاعب الداخلية، فان الرابح الاكبر من امريكا القوية في الخارج هي امريكا ذاتها. ومهما كانت رغبته، يبدو السيد اوباما انه يفهم ذلك.

■ ترجمة: فاروق السعد/بوسطن

بعد أسبوع من تسلم العراقيين معتقل الكرخ

"الأميركي"يحقق في الهروب من كروبر وسجون بغداد تؤكد: لا نتحمل المسؤولية

□ بغداد/ المدى

نفى مدير سجون بغداد، ناظم المالكي، ان تكون دائرته مسؤولة عن هروب سجناء من المعتقلات. فيما يحقق الجيش الامريكي في حادثة فرار اربعة سجناء من معتقل الكرخ المعروف باسم كروبر.

وقال المالكي في اتصال هاتفي اجرته (المدى) امس الاحد ان القوات الامريكية تتحمل مسؤولية مثل هذه الحوادث.

المالكي اشار، في شأن اخر، إلى اتهامات تطلق بحق المسؤولين في ادارة السجون لا اساس لها من الصحة. وقال ان الحديث عن ان مدراء الاقسام في الدائرة تابعون لجهات سياسية غير دقيق.

من جهته، قال الجيش الامريكي في العراق أن قواته ماتزال تحقق بملف هروب أربعة سجناء من معتقل كروبر في التاسع من ايلول الجاري والذي تدير جزءا منه القوات الامريكية فيما تدير الجزء المتبقي منه وزارة العدل بعد تسميته بـ"سجن الكرخ".

وقال المستشار الاعلامي للجيش الامريكي في العراق نادر سليمان أن"اللجنة التي شكلها الجيش الامريكي بعد ساعات من هروب اربعة سجناء من معتقل كروبر الذي تشرف عليه قواته ماتزال مستمرة في عملها".

وأعلن الجيش الامريكي في العراق أنه فتح تحقيقا بشأن هروب اربعة سجناء من سجن قطاع رقم (٥) في معتقل كروبر الذي تشرف عليه قواته، وأكد ان السجناء الهاربين هم من عناصر تنظيم القاعدة في العراق، وهي الحادثة الثانية من نوعها في السجن.

وأوضح سليمان ان"اللجنة لم تكشف حتى الان عن نتائج التحقيق بشأن الحادثة".مبينا أن"اللجنة تتألف من محققين اميركيين".

وأبقت القوات الامريكية ٢٠٣ معتقلين بينهم ثمانية من مسؤولي النظام العراقي السابق تحت ادارتها، بحجة أنهم"يشكلون خطرا على أمن القوات الامريكية".

وكان أربعة سجناء فروا من معتقل كروبر قرب مطار بغداد الدولي بعد مضي اقل من اسبوع على تسلم الجانب العراقي ادارة السجن من القوات الامريكية وفقا لاتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق.

وتسلمت السلطات العراقية ممثلة بوزارة العدل رسميا في ٢٢ من تموز الماضي سجن كروبر الواقع قرب مطار بغداد الدولي، وهو آخر المعتقلات التي كانت تديرها القوات الاميركية.

وأبقت القوات الاميركية ٢٠٣ معتقلين بينهم ثمانية من مسؤولي النظام العراقي السابق تحت ادارتها، بحجة أنهم"يشكلون خطرا على أمن القوات الاميركية".

ويضم السجن ١٥٠٠ معتقل بينهم عدد من كبار المسؤولين في النظام السابق تم تسليمهم الى الجانب العراقي.

وأمر رئيس الوزراء نوري المالكي بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام دائرة الاصلاح، وعضوية مدير عام الاستخبارات العسكرية، وممثل عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة للتحقيق بشأن حادثة هروب السجناء الاربعة.

يذكرأن القوات الاميركية افتتحت سجن كروبر بعد عام ٢٠٠٣ قرب مطار بغداد الدولي، وخصصته لكبار المسؤولين السابقين وقادة الجماعات المسلحة، وكان صدام، احد المعتقلين فيه.

وكانت وزارة حقوق الانسان ابدت قلقها الاسبوع الماضي من تكرار ظاهرة هروب المحكومين من السجون التي تدار من قبل وزارة العدل، في اشارة الى الاعلان عن هروب قاتل الصحفية البريطانية مارغريت حسن، وهروب اربعة من قياديي تنظيم قاعدة من سجن كروبر في حزيران الماضي.

واوضح المدير العام للرصد في وزارة حقوق الانسان كامل أمين ان"وزارة حقوق الانسان قلقة حيال هروب بعض المحكومين من السجون العراقية"..مؤكدا على ان"وزارته تتابع عن كثب الاجراءات المطبقة ونتائج التحقيق". وتابع ان"وزارة حقوق الانسان تخشى أن يكون سبب الهروب من السجون تورط موظفين في ادارة السجون".

وأضاف أمين ان"الوزارة مسؤولة عن حقوق الانسان في الهيئة الاجتماعية، والمقصود بها حماية المواطنين من هروب المحكومين وماقد يسببوه من خطورة على حياتهم الاجتماعية"..مبينا انها"تتابع مع الجهات المعنية ومجلس القضاء الاعلى الاجراءات والتحقيق الذي يفتح بالحادث، وغالبا مايكون تحقيقا جنائيا أو اداريا".

وتابع قائلاً ان"الوزارة تطلع باستمرار على الاجراءات المتخذة في منع تكرار ظاهرة هروب السجناء، وفي الوقت ذاته تشدد على محاسبة المقصرين".منوها الى ان"وزارة حقوق الانسان طلبت من الجهات المعنية اخذ الحيطة والحذر واعادة تقييم الاجراءات الامنية لتكون ملائمة مع خطورة المجرمين"، على حد قوله.

وأعلنت وزارة العدل في وقت سابق هروب المتهم الرئيس بقتل الناشطة البريطانية مارغريت حسن، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة، وأكدت الوزارة ان"المتهم علي لطفي جسار الراوي تم تهريبه من سجن الاصلاح في بغداد من قبل عدد من الموظفين"، مبينة ان"جميع المتعاونين في تهريبه من الموظفين تمت احالتهم الى القضاء".

وفي الخامس عشر من شهر تموز الماضي تسلم وزير العدل دارا نور الدين مسؤولية سجن كروبر المعروف بسجن المطار من الجنرال نيلسون كانون نائب القائد العام لشؤون المعتقلات الاميركية في مراسيم تسلم وتسليم رسمية، واشار الوزير العراقي في كلمة له خلال المراسيم الى انه مع تسليم معتقل كروبر أصبحت جميع المعتقلات تحت سيطرة الحكومة العراقية، وانه تم تغيير اسمه من كروبر الى سجن الكرخ نسبة الى موقعه، منوها الى أن تسلم مسؤولية السجون يأتي وفق المادة ٢٢ من الاتفاقية الامنية المبرمة بين بغداد وواشنطن اواخر عام ٢٠٠٨.

اما الجنرال الاميركي فقد قال"ان الشراكة والعمل المستمر مع وزارة العدل ودائرة الاصلاح العراقية مكنتنا من نقل المعتقلين بشكل آمن، وأن تسليم معتقل كروبر هو خطوه ايجابية تجاه تقليص مسؤوليتنا، والمسؤولين الآن عن المعتقل من العراقيين الذين دربوا وفق المعايير الدولية للمعتقلات". ولكن لم يمر سوى اسبوع واحد حتى وقعت واحدة من اخطر عمليات الهروب من السجن، فقد نجح اربعة من كبار الكوادر القيادية لتنظيم القاعدة بالفرار من السجن بالتواطؤ مع بعض مسؤولي المعتقل وفي مقدمتهم مديره النقيب عمر خميس الدليمي الذي توارى عن الانظار بعد ساعات قلائل من عملية فرار سجناء القاعدة. ومن بين ماقاله الناطق الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا الموسوي ان اربعة من السجناء هربوا من سجن كروبر وان جميع التفاصيل حول العملية موجودة حاليا لدى وزارة العدل، كونها الجهة المسؤولة عن ادارة السجون".

وفي نيسان الماضي أعلنت محافظة نينوى عن تشكيل لجنة ادارية واقتصادية للتحقيق في حادثة هروب سجناء من معسكر الغزلاني جنوبي الموصل.

وكان مصدر في شرطة نينوى، اعلن في الثاني من الشهر الجاري ان ٢٣ موقوفا بتهمة"الارهاب"، فروا من سجن الغزلاني الواقع جنوبي الموصل، مشددا على ان"السجناء الفارين من المتهمين الخطرين ومدانين بجرائم الارهاب".

وأشار رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس محافظة نينوى عبد الرحيم الشمري الى وجود شكوك بتوفير مساعدة من خارج سجن الغزلاني ساهمت بهروب ٢٣ سجينا، مضيفاً انه"ليس من السهولة ان يفر احد من سجن محكم ولدينا شكوك بوجود مساعدة في هذا الخصوص.

وفيما تجري مطالبات بمحاسبة المسؤولين عن هروب اربعة سجناء من معتقل كروبر بعد مضي اسبوع على تسلمه من القوات الاميركية، عبر عراقيون عن تخوفهم بشأن مستقبل العملية الامنية، منتقدين ما وصفوه بـ"مسلسل"هروب السجناء من المعتقلات التي تدار من قبل الاجهزة الامنية العراقية والتي كان آخرها هروب أربعة معتقلين خطرين من سجن"كروبر"بمطار بغداد الدولي.

مسؤولون عراقيون: أرقام المنظمة عن عديد المعتقلين مبالغ فيها

القضاء الأعلى: تقارير العفو الدولية تخضع لأجندات سياسية

□ بغداد/ اياس حسام الساموك وقيس عيدان

شكك مدير سجون بغداد في تقرير منظمة العفو الدولية الذي تحدث عن وجود ٣٠ الف معتقل لم تحسم قضاياهم بعد، في الوقت الذي اكدت وزارة العدل ان ما لديها من المعتقلين لا يتجاوز الـ ٢٠٠٠ معتقل.

رياض المالكي مدير سجون بغداد في تصريح لـ"المدى"عد تقارير المنظمة بأنها مبالغ فيها، مؤكدا على ان عدد الموجودين داخل المعتقلات الذين حسمت قضاياهم والذين لم تحسم لا يتجاوز الـ ٢٤ الف معتقل، في حين وصف الناطق باسم مجلس القضاء الاعلى القاضي عبد الستار البيرقدار في تصريح لـ"المدى"منظمة العفو الدولية بأنها منظمة سياسية فالتقارير التي تنشرها تخضع لاجندات سياسية وبالتالي فانها تجافي الحقيقة كونها مبالغا بها، لافتا الى ان مجلس القضاء الاعلى وبحسب وظائفه يختص بالنظر في جميع القضايا اذ ان هنالك من القضايا ما تحتاج الى وقت كبير حتى تحسم، مضيفا ان مجلس القضاء يصدر وبصفة دورية احصائية رسمية يشير فيها الى اعداد القضايا التي حسمتها المحاكم المختصة.

وزارة العدل من جانبها اعتبرت وعبر وكيل وزير العدل بوشو ابراهيم في تصريح خص به"المدى"ان التقارير التي صدرت من هذه المنظمة غير صحيحة، وان ما لديها من معتقلين هم فقط ٢٠٠٠ معتقل تسلمتهم الوزارة من القوات الامريكية في وقت سابق، منوها الى ان الجهات التحقيقية مازالت تبحث في اوراقهم لحسم قضاياهم.

وكان الجيش الامريكي قد سلم جميع المعتقلين الى الحكومة العراقية باستثناء ٢٠٣ معتقلين لا يزالون تحت اشراف وحماية الجيش الامريكي وهم اركان النظام السابق اضافة الى عدد من قيادات تنظيم القاعدة الذين وصفتهم القوات بـ"الخطرين جدا".

وتقول مصادر مطلعة ان منظمة العفو الدولية لا تمتلك مكتبا لها في بغداد، بينما تعتمد على تقارير اعضاء دوليين يعملون لديها داخل العراق الامر الذي يجعل المراقبين يشككون بصدقية معلوماتهم.

الخبير القانوني طارق حرب شدد في حديث لـ"المدى"على ان كل متهم يلقى القبض عليه يجب ان يقدم الى محكمة التحقيق خلال مدة اقصاها ٤٨ ساعة، مستدركا ان بعض القضايا يحتاج الى وقت طويل كمن يعترف بارتكابه عدة جرائم في اكثر من مكان حيث يجب على الجهات القائمة بالتحقيق التأكد من صحة الاعتراف من خلال ادلة اخرى، فالاعتراف لايمكن الاخذ به دون ان يعزز بأدلة اخرى.

حرب يرى ان الارقام التي نشرت من قبل المنظمة غير دقيقة، مبينا انه كان يفترض بالجهات التي نشرت هذه التقارير مفاتحة القائمين على السجون العراقية لزيارتها والاطلاع على واقعها عن قرب، منتقدا الرد الحكومي على اعتبار انه كان يفترض به دعوة من اصدر هذه التقارير لزيارة المعتقلات.

ويذكر ان تقريراً صدر من منظمة العفو الدولية والتي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ومقرها في لندن يفيد بوجود اكثر من ٣٠ الف معتقل في العراق حجزوا دون عرضهم على الجهات القضائية للحكم عليهم و شدد التقرير على ان عددا من المعتقلين توفوا اثناء احتجازهم نتيجة التعذيب او المعاملة السيئة من جانب المحققين او حراس السجون، اضافة إلى الالاف من حالات الاعتقال التعسفي وانتزاع اعترافات باستخدام القوة.

وكانت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) وصفت في تقرير لها صدر في كانون الثاني الماضي، أوضاع حقوق الإنسان في العراق بـ"السيئة للغاية"، منتقدة عمليات العنف الديني والطائفي الذي تمارسه الجماعات المسلحة، كما انتقد التقرير سوء معاملة المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، داعيا السلطات العراقية إلى الانتهاء من عمليات التحقيق مع المعتقلين على وجه السرعة، ومعاقبة المسؤولين ممن يثبت تورطهم بعمليات تعذيب وإساءة معاملة السجناء والمعتقلين.